القرائن السياقية ودورها في التحليل البلاغي

قراءة في الموروث اللغوي

الدكتور/ محمد الأمين خويلد – جامعة الجلفة– الجزائر

يكاد يجمع أهل اللغة أن محاولة عبد القاهر الجرجاني تفسير العلاقات السياقية في الخطاب، من أعظم الإنجازات اللغوية في هذا الباب، وذلك بإشارته للقرائن السياقية التي تساعد على تحليل المعاني النحوية في الكلام[1]، فقد تجاوز عبد القاهر بدراسته للتراكيب حدود ذكر الخطأ والصواب، بل إنه تعدى ذلك إلى بيان حسن الجودة، وتحليل الرداءة في الخطاب، وسعى إلى الربط بين النحو والمعنى داخل السياق الكلامي، ومن ذلك لا تبرز أهمية اللفظة عنده إلا عندما توظف في سياق كلامي، وأن قيمتها ليست ذاتية بل تفهم مجتمعة مع كلمات أخرى، فلقد أكد عبد القاهر أن "تركيب الكلمات هو الذي يعطي كل جزئية أهميتها في السياق"[2].

ولقد أدرك الجرجاني دور سياقات التقديم والتأخير في توجيه الكلام إلى وجهة دلالية خاصة، وذلك بالنظر "إلى عنصرين قائمين في الصياغة هما: الثابت والمتغير، يتمثل الثابت في تواجد أطراف الإسناد وما يتصل بها من متعلقات، أما المتغير فيتمثل في تحريك

[1] يراجع اللغة العربية معناها ومبناها د.تمام حسان ص 186

[2] البلاغة و الأسلوبية د.محمد عبد المطلب ص 321

بعض هذه الأطراف من أماكنها الأصلية التي اكتسبتها من نظام اللغة إلى أماكن جديدة ليست لها في الأصل"[1].

وسياقات التقديم والتأخير لها اعتبارات ترتبط فيها بالمتكلم، واعتبارات ترتبط فيها بالمتلقي، واعتبارات ترتبط بطبيعة الصياغة ذاتها[2]، ومن إشارات الجرجاني إلى السياق حديثه عن الحذف في الكلام فهو "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[3].

وقد تحدث البلاغيون عن الحذف والذكر، في سياقات الكلام التي يرد فيها حذف أحد أطراف الإسناد، "وذلك من منطلق أن النظام اللغوي يقتضي في الأصل ذكر هذه الأطراف، ولكن التطبيق العملي من خلال الكلام قد يسقط أحدها اعتمادا على دلالة القرائن المقالية أو الحالية...، والأساس العام لمفهوم الحذف ينطلق من الحاجة الفنية للمعبر في استخدام هذا النسق من الأداء"[4].

ومن أمثلته أن يكون "للفعل مفعول مقصود معلوم، إلا انه يحذف بدليل الحال عليه، كقولنا: أصغيت إليه والمقصود: أذني، وأغضيت إليه والمعنى جفني"[5]، ومن إنجازات البلاغيين التي تتجلى فيها أهمية السياق مباحثهم في المجاز والنقل، حيث "يغلب استعمال اللفظ في غير ما وضع له...، حتى ينسلخ عن معناه الأصلي. أو يكاد، ولا ينصرف الذهن

[1] المرجع نفسه ص 333
[2] يراجع المرجع السابق ص 334
[3] دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني ص 149
[4] البلاغة و الأسلوبية د.محمد عبد المطلب ص 313
[5] المرجع نفسه ص 318

عند اطلاقه إلا إلى هذا المعنى الجديد، ويطلق علماء البيان على هذه الظاهرة اسم النقل"[1]، وهذه الظاهرة لها صلة وطيدة بدلالة اللفظ، حيث تنتقل الألفاظ من الدلالات الأصلية التي تم التواضع عليها إلى دلالات طارئة ذات صبغة جمالية، فتتكاثر المدلولات على حسب موضع الكلمة في مختلف التراكيب[2] إذ "يكثر في اللغة العربية استعمال الألفاظ والتراكيب في غير ما وضعت له لأغراض بلاغية، كتوضيح المعنى، والمبالغة في تقريره، والإبانة عليه، أو الإشـــارة إليـــه في قليـــل من اللفظ"[3].

وإن لظاهرة المجاز والنقل في اللغة "أثر جليل في اتساع العربية ونموها، وقدرتها على التعبير على المعقولات المحضة، ومعنويات الأمور، فكثير من الألفاظ العربية الدالة على المعاني الكلية، والظواهر النفسية منقولة في الأصل من الأمور الحسية عن طريق المجاز، ثم شاع استعمالها في معانيها الجديدة، حتى أصبح إطلاقها عليها من قبيل الحقيقة اللغوية"[4].

وترد ظاهرة النقل في اللغة بوجوه عديدة، فكما توصف الكلمة بالمجاز حين تنقل من معناها الأصلي، "فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في النحو: {وَاسْأَلِ القَرْيَةَ}[5]، والأصل واسأل أهل القرية...، ولا ينبغي أن يقال أن وجه المجاز في هذا، الحذف، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف، لم يسم مجازا

[1] فقه اللغة علي عبد الواحد وافي ص 227
[2] يراجع البلاغة الأسلوبية د.محمد عبد المطلب ص 189
[3] فقه اللغة على عبد الواحد وافي ص 225
[4] المرجع نفسه ص 229
[5] سورة يوسف الآية : 82

ألا ترى أنك تقول: زيد منطلق وعمر. فتحذف الخبر ثم لاتوصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز، وذلك لأنه لم يؤد إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام"[1].

وقد أثارت طبيعة العلاقة بين إيجاز الحذف والمجاز جدلا بين العلماء، وذلك حول تحديد مصدر المجاز المتأتي مما فيه حذف من الكلام، أو ما اصطلح عليه "مجاز الحـــذف"، والذي يتجلى في حذف المضاف، وقد اعتبره سيبويه من اتّساع الكلام، فممّـــا جـــاء- عنده- على اتساع الكلام و الاختصار قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنا فِيهَـــا...﴾ [يوسف 82]. إنّما يريد أهل القرية فاختصر. ومثال ذلك في كلامهم: بنوا فلان يطأهم الطّريق, و إنّما يطأهم أهل الطّريق[2].ومثله حذف ما يضاف إلى الآباء والأمهات كقولك في بني تميم وبني سلول :تميم و سلول [3].

وعقد عبد القاهر الجرجاني فصلاً في الحذف و الزّيادة؛ و هل هما من المجاز أم لا؟، فالمجاز عنده خاصّ بنقل الكلمة عن معناها إلى غيره، و الحذف لا يجري في نقل الكلمـــة من معناها الأصلي إلى معنى جديد، بل إنّ ما يحدث فيها هو تغيير الحكم الإعرابي فقـــط حيث يقول: «و اعلم كما توصف الكلمة بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى فقـــد توصف به لنقلها عن حكم لها ليس بحقيقة فيها، و مثال ذلك أنّ المضاف إليه يكتســـي إعراب المضاف نحو قوله تعالى: ﴿...وَ اسْأَلِ الْقَرْيَةَ...﴾ [يوسف 82]. فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل و على الحقيقة هو الجر, و النّصب فيها مجاز...»[4].

---

[1] أسرار البلاغة عبد القاهر الجرجاني ص 363

[2] سيبويه, "الكتاب", ج1, ص 212- 213.

[3] عبد القادر حسين, "أثر النّحاة في البحث البلاغي", دار غريب للطباعة و النّشر و التوزيع, 1998, ص 121.

[4] عبد القاهر الجرجاني, "أسرار البلاغة", ص 306.

و اختلف في الحذف، فأنكر ذلك بعضهم لأنّ المجاز استعمال لفظ في غير موضعه، والحذف ليس كذلك، و المشهور عند الزركشي أنّ الحذف مجاز.

وحكى الجويني في التلخيص: أن الحذف ليس مجازا، إذ هو استعمال اللفظ في غير موضعه، و الحذف ليس كذلك[1].

وذكر ابن جني أنّ حذف المضاف كثير واسع، وهو في عدد الرمل سعة وأنّ أبا الحسن لا يقيس عليه[2]. و اشترط المبرد لحذفه وجود دليل، فلا يصح أن يقال: جاء زيد، على أنّ المراد: جاء غلام زيد؛ لأنّه لا دليل على المحذوف. و ذكر الزجاجي أنّه ليس في التنزيل من المحذوفات أكثر منه ، و لم يدوّن النّحويون في مؤلّفاتهم مواضع حذف المضاف في التنزيل أو غيره، مكْتفين بذكر شواهد قليلة من التنزيل و من كلام العرب نظمه و نثره، و يعود ذلك إلى كونهم لم يستقصوا ما في التنزيل استقصاءً وافياً[3].

ويرى عز الدين بن عبد السلام أن حذف المضاف ليس من المجاز، لأنّ المجاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، و الكلمة المحذوفة ليست كذلك، و إنّما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف كقوله تعالى: ﴿وَ اسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَ الْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا...﴾. [يوسف 82]. أي: سل أهلها[4]. فنسبة السؤال إلى القرية و العير هو التجوز لأن السؤال موضوع لمن يفهمه فاستعماله في الجمادات استعمال اللفظ في غير موضعه فكونهما مسؤولين من جهة اللفظ دون المعنى هو المجاز[1].

---

[1] الزركشي, "البرهان", ص 103.

[2] ينظر: ابن جني, "الخصائص", مج2, ص 162.

[3] ينظر عبد الفتاح أحمد الحمّوز, "التأويل النحوي في القرآن الكريم", مكتبة الرشد, الرياض, ط1, 1404هـ-1984م, ص 374.

[4] ابن قتيبة, "تأويل مشكل القرآن", ص 133.

[1] ابن عبد السلام الشافعي, "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز", ص 8.

ويرى عز الدين بن عبد السلام أن لحذف المضافات في القرآن مواضع كثيرة؛ منها نسبة التحليل و التحريم و الكراهة و الإيجاب و الاستحباب إلى الأعيان، فهذا من مجـــاز الحذف، إذ لا يتصور تعلق الطلب بالأجرام و إنّما تتطلب أفعالا تتعلق بها. و قد ســـرد الشيخ عز الدين في كتابه "الإشارة" حذف المضافات على ترتيب السور و الآيات.[1]

ومن أمثلة الإيجاز الناتج عن حذف جزء من الجملة، قوله تعالى {مِن أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ}[2] ، لأن "التقدير فيه من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"[3]، ويذهب علماء اللغة إلى التفريق بين وجهين من الحذف في الكلام الذي يمتنع حمله على ظاهره، حتى يدعو إلى تقدير حذف مذكور، فقد يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم، ومثال ذلك الآية التي سبق ذكرها، وهي {وَاسأَلِ القَريَة}[4]، "ألا ترى أنك لو رأيت (سل القرية) في غير التنزيل، لم تقطع بأن هاهنا محذوفا فالجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت و باد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظا، ومذكرا، أو لنفسه متعظا معتبرا: سل القرية عن أهلها، وقل لها ما صنعوا...، والوجه الثاني أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى {فَصَبرٌ جَمِيلٌ}[1]، وقوله {مَتَاعٌ قَلِيلٌ}[2] لابد من

---

[1] ابن عبد السلام الشافعي. المرجع السابق. ص 2.

[2] سورة التوبة الآية 108

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري النحوي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي القاهرة ط2 1953 ج1 ص229.

[4] سورة يوسف الآية : 82

[1] سورة يوسف الآية : 18 والآية 83

[2] سورة النحل الآية : 117

تقدير محذوف، ولا سبيل إلا أن يكون له معنى دون سواه كان في التنزيل أو غيره"[1]، ومن هنا ندرك أن الحذف نوعان: مجاز وغير مجاز، ولكن تقدير المحذوف في كليهما، يرجع إلى السياق الذي وردت فيه الكلمة.

إن كثيرا من الكلم في هذه اللغة حقيقة بوضعه، ومجاز بتوسعات أهل الخطابة والشعر فيه، ومثال ذلك "أنَّا إذا قلنا: شمس أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء وهذا الاسم له حقيقة لأنه وضع بإزائه..فإذا نقلنا الشمس إلى الوجه المليح استعارة، كان ذلك له مجازا لا حقيقة"[2].وقد بين البلاغيون أننا نجد من الكلام ما يدل على معنيين وثلاثة، واللفظ واحد والمعاني التي تحته متعددة ومثال ذلك "قول أبي الطيب المتنبي:

وأظلم أهل الظلم من بات حاسدا ** لمن بات في نعمائه يتقلب

فهذا يدل على ثلاثة معان، الأول أنه يحسد من أنعم عليه، والثاني ضد الأول، والثالث أنه يحسد كل رب نعمة كائنا من كان"[3]، وهذا مظهر بلاغي يجلي دور السياق في توجيه المعاني التي يقصدها المتكلم، لأن ما جاء على هذا الباب هو أشبه ما يكون بالمشترك اللفظي، وتخصيص المعاني فيه لا يكون إلا من خلال إيرادها في سياقات مختلفة. ويرى ابن سنان الخفاجي أن استعمال الألفاظ الغريبة نقص في الفصاحة، التي هي الظهور والبيان، "فأما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدى، فإنه يحسن في فصيح الكلام إذا كان في اللفظ دليل عن المقصود، مثل قول أبي الطيب:

---

[1] أسرار البلاغة عبد القاهر الجرجاني ص 366-367

[2] المثل السائر ابن الأثير ص 24-25

[3] المصدر السابق ص 195

ودع كل صوت دون صوتي فإنني أنا الطائر المحكي والآخر الصدى

فإن الصدى هاهنا لا يشكل بالصدى الذي هو العطش، ويسبق ذلك إلى فهم أحد من السامعين"[1]، وليس ذلك إلا لوجود قرينة في الكلام تخصص معنى (الصدى) في هذا البيت وهي كلمة (صوت).

وينبه ابن سنان إلى أن الكلام الذي وضع لغزا، ليس من هذا الباب، ولا يعتبر من هذا القبيل، فالموضوع "على وجه الإلغاز، قد قصد قائله إغماض المعنى، وإخفائه، وجعل ذلك فنا من الفنون التي يستخرج بها أفهام الناس، ويمتحن أذهانهم، فلما كان وضعه على خلاف وضع الكلام في الأصل، كان القول فيه مخالفا لقولنا في فصيح الكلام، حتى صار يحسن فيه ما كان ظاهره يدل على التناقض، أو ما جرى مجرى ذلك، كما قال بعضهم في الشمع:

تحيا إذا ما رؤوسها قطعت وهن في الليل أنجم زهر"[2].

ومن ذلك أيضا، "قول أبي العلاء:

إذا صدق الجد افترى العم للفتى ** مكارم لا تكرى وإن كذب الخال.

لأنه يريد بالجد الحظ، وبالعم الجماعة من الناس، وبالخال المخيلة. وقد ألغز بذلك عن العم، والجد، والخال، من النسب. فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشيء. وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أخرى"[3].

[1] سر الفصاحة ابن سنان ص 213 -214

[2] المصدر نفسه ص 217

[3] المصدر نفسه ص 218

ومن القضايا البلاغية المرتبطة بالسياق مسألة الإيجاز والاختصار في الكلام، حيث يمكن أن يُعبر بالألفاظ على إيجازها عن المعنى الكثير، ولكن يشترط وجود ما يدل على المراد في الكلام. لئلا تذهب النفس فيه كل مذهب، ومن أمثلة العبارات الموجزة التي حذفت فيها الأجوبة –لدلالة الكلام عليها– قوله تعالى: {وَلَو أَنَّ قُرآناً سُيِّرَت بِهِ الجِبَالُ أَو قُطِّعَت بِهِ الأَرْضُ أَو كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى}[1]. فكأنه يريد: لكان هذا القرآن. لكنه لم يقل ذلك، ومثله قوله تعالى {وَسِيقَ الذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُم إِلَى الجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِّحَت أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلاَمٌ عَلَيكُم طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِين}[2]: فكأنه يريد: لما كان هذا كله حصلوا على النعيم الذي لا يشوبه كدر، أو غير ذلك من الألفاظ، ولكنه لم يقله لدلالة السياق عليه[3]. ولقد "كان أبو الحسن علي بن عيسى الرماني يسمى هذا الجنس، وهو إسقاط كلمة لدلالة فحوى الكلام عليها: بالحذف، ويسمى بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف: القصر، ويجعل الإيجاز على ضربين القصر والحذف"[4].

وتحدث ابن الأثير –أيضا– عن الإيجاز، وعرفه بأنه "دلالة اللفظ عن المعنى، من غير أن يزيد عليه،. وهو ينقسم إلى قسمين، أحدهما الإيجاز بالحذف، وهو ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه والقسم الآخر ما لا يحذف منه شيء وهو ضربان: أحدهما ما ساوى لفظه معناه، ويسمى التقدير، والآخر ما زاد معناه على لفظه ويسمى القصر"5، فالقسم الأول يمكن أن نتوصل فيه إلى معرفة المحذوف مفردا كان أو جملة لتوفر السياق على قرينة دالة عليه، ولذلك رأى ابن الأثير أن دلالة لفظه على معناه، تكون من غير زيادة عليه، بل يبين أن "الأصل في

[1] سورة الرعد الآية : 31
[2] سورة الزمر الآية : 73
[3] يراجع المصدر السابق ص 201-202
[4] المصدر السابق ص 202
[5] المثل السائر ابن الأثير ص 194

المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف، فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه"1.

ومثال ما حذف من المفردات حذف الفاعل، والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل كقول العرب: أرسلت، وهم يريدون جاء المطر، ولا يذكرون السماء، وقد يحذف المفعول به، وعلى هذا جاء قوله تعالى {وَأَنَّهُ هُوَ أَضحَكَ وَأَبكَى}2، أي أضحك من ضحك، وأبكى من بكى، ومن ذلك حذف القسم أو جوابه، ومثال حذف القسم، قولك: لأفعلن، أي: والله لأفعلن، أما حذف الجواب، ففي نحو قوله تعالى {ق وَالقُرْآنِ المَجِيدِ}3 فإن معناه: ق والقرآن المجيد لتبعثن4، وحذف الجواب في مثل هذا الموضع "لتذهب نفس السامع في تقديره كل طريق ممكن في المقام"5، لأن ذلك أعظم في النفوس وأكثر إثارة للرهبة والإجلال.

ومثال ما حذف فيه من الجمل المفيدة ودل سياق الكلام عليها قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام {قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْباً فَمَا حَصَدتمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تَاكُلُونَ ثُمَّ يَاتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَاكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَاتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعصِرُونَ وَقَالَ المَلِكُ ايتُونِي بِه}[1]، فقد "حذف من هذا الكلام جملة مفيدة تقديرها: فرجع الرسول إليهم، فأخبرهم

[1] المصدر نفسه ص 195

[2] سورة النجم الآية : 43

[3] سورة ق الآية : 01

[4] يراجع المصدر السابق ص 200-205

[5] تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس د ط 1984 ج26 ص277.

[1] سورة يوسف الآيات : 47-50

بمقالة يوسف، فعجبوا لها أو فصدقوه عليها، وقال الملك: إيتوني به، والمحذوف إذا كان كذلك دل عليه الكلام دلالة ظاهرة، لأنه إذا ثبتت حاشية الكـــــلام، وحذف وسطه ظهر المحذوف لدلالة الحاشيتين عليه"[1].

وأمثلة هذا الحذف كثيرة جدا في القرآن الكريم، ومن أمثلة حذف الجمل في الشعر ودلالة السياق عليها "قول أبي الطيب المتنبي:

لا أبغض العيس لكني وقيت بها قلبي من الهم أو جسمي من السقم

وهذا البيت فيه محذوف تقديره: لا أبغض العيس لإنضائي إياها في الأسفار، ولكني وقيت بها كذا وكذا، فالثاني دليل على حذف الأول، وهذا موضع يحتاج إلى استخراجه واستخراج أمثاله إلى فكرة وتدقيق نظر"2، فمن شروط الحذف التي ركز عليها اللغويون لكي يصح التقدير، وجود دليل يشير إلى المحذوف كقولك لمن رفع سوطا (زيدا) بإضمار اضرب3، وقد صنف علماء اللغة أدلة الحذف إلى نوعين "أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حالي ومقالي...، والثاني صناعي، وهذا يختص بمعرفته النحويون، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة"4.

[1] المثل السائر ابن الأثير ص 198
[2] المصدر نفسه ص 200
[3] يراجع مغني اللبيب ابن هشام ج2 ص 324
[4] المصدر نفسه ج2 ص 326

يقول ابن يعيش "اعلم أن المبتدأ والخبر، جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منها إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما. فيحذف لدلالتها عليه"[1]، ولقد جاء "حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها، نحو قوله تعالى {وَاللآئِي يَئِسنَ مِنَ المحِيضِ مِن نِسَائِكُم إِن ارتَبتُم فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشهُرٍ وَاللاَّئِى لَم يَحِضن}[2] معناه: فعدتهن ثلاثة أشهر، إلا أنه حُذف لدلالة الأول عليه"[3].

ومن المسائل البلاغية التي أثارها ابن الأثير، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق، مسألة (الترجيح بين المعاني)، فقد يرجَّح بين معنيين أحدهما تام والآخر مقدر، أو يكون أحدهما مناسبا لمعنى تقدمه، أو تأخر عنه، والآخر غير مناسب، أو بأن ينظر في الترجيح بينهما إلى شيء خارج عن اللفظ، فمثال المعنيين المشار إليهما، أن المعنى التام هو الذي يدل عليه لفظه ولا يتعداه، وأما المقدر فهو الذي لا يدل عليه لفظه، بل يستدل عليه بقرينة أخرى، وتلك القرينة قد تكون من توابعه، وقد لا تكون، ومثال ذلك ما جاء في الأثر من أن "(سائمة الغنم زكاة)، فهذا اللفظ يستخرج منه معنيان، أحدهما تام والآخر مقدر، فالتام دلالته على وجوب الزكاة في السائمة لا غير، والمقدر دلالته على سقوط الزكاة عن المعلوفة، إلا انه ليس مفهوم عن نفس اللفظ بل من قرينة أخرى هي كالتابعة له، وهي أنه لما خصت السائمة بالذكر دون المعلوفة علم من مفهوم ذلك أن المعلوفة لا زكاة فيها"[4].

[1] شرح المفصل ابن يعيش ج1 ص 94

[2] سورة الطلاق الآية 04.

[3] المصدر السابق ج1 ص 92

[4] المثل السائر ابن الأثير ص 19

ومن المسائل اللغوية التي يتجلى فيها إدراك اللغويين القدامى لأهمية السياق في تمييز المعاني مسألة (التضمين)، فالعرب "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤدى كلمتين"[1]، فإذا ضمنت فعلا معنى آخر يكون دالا على معنى الفعلين معا، ولا يوقف على ذلك إلا من خلال قرينة ترِد في الكلام، "وذلك بأن يأتي الفعل متعد بحرف ليس من عادته التعدي به، فـــيُحتاج إلى تأويله، وتأويل الحرف ليصح التعدي به...، ومثاله {عَيناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ}[2]، (فيشرب) إنما يتعدى بـــ (من)، فتعديته (بالباء) إما على تضمينه معنى يروي، ويلتذ، أو تضمين (الباء) معنى (من)"[3].

ونبه علماء اللغة إلى ضرورة التفريق بين العدول والتضمين، فالأول "تغير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي، والتضمين إشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته...، فالتغيير في العدول على اللفظ دون المعنى، والتضمين بالعكس"[4]، ولا يكون التمييز بين هذه المسائل إلا من خلال دراسة اللفظ داخل السياق الذي يرد فيه.

ولقد أدرك العديد من علماء اللغة دور القرائن الواردة في السياق في تحديد المعاني النحوية إذا لم يظهر الإعراب، ومثال ذلك ما أورده ابن خلدون في حديثه عن اللغة العربية في عهده، التي أخذت تفقد سمة الإعراب في واقع الاستعمال اللغوي، فوصفها بأنها لم تفقد الدلالة على المقاصد والأغراض، على الرغم من فقدانها لدلالة الحركات التي تعين الفاعل من المفعول، حيث اعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير، وبقرائن تدل على خصوصية المقاصد،

[1] مغني اللبيب ابن هشام ح2 ص 447

[2] سورة الإنسان الآية 06.

[3] الإتقان في علوم القرآن السيوطي ج2 ص40

[4] حاشية الصبان على الأشموني محمد الصبان ج3 ص 213

ولذلك فإنه يرى أننا إذا استقرينا اللسان العربي، يمكن أن نقف على أمور وكيفيات موجودة فيه، نعتاض بها عن الحركات الإعرابية التي فقدت دلالتها على المعاني[1].

قائمة المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم.

1- ابن الأثير.المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، تحقيق كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.

2- ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، الإنصاف في مسائل الخلاف: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي القاهرة ، ط2 ، 1953.

3- تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب ، د ط ، 1986.

4- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان).أسرار البلاغة في علم البيان: تأليف عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق السيد محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط1 ، 1988.

5- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان). دلائل الإعجاز، تقديم علي أبو زقية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، (دط)، 1991م.

6- ابن جني (أبو الفتح عثمان) . الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

7- ابن خلدون عبد الرحمن. المقدمة، دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان ، د ط ، 1960.

8- ابن سنان الخفاجي . سر الفصاحة. ، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده مصر ، د ط ، 1969.

9- سيبويه الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت ، ط1 ، 1991.

10- السيوطي جلال الدين . الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر بيروت ، د ط ، د ت.

11- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله). البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،الطبعة الثالثة،1980م.

12- ابن عاشور. تفسير التحرير و التنوير،الدار التونسية للنشر، (تونس)،المؤسسة الوطنية للكتاب(الجزائر)، (دط)،1984.

[1] المقدمة ابن خلدون ج1 ص 1073-1075.

13- عز الدين بن عبد السلام. الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تحقيق محمد بن الحسن بن إسماعيل ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1416ه/1995م.

14- علي عبد الواحد وافي . فقه اللغة ، دار النهضة مصر القاهرة ، ط8 ، د ت.

15- عبد الفتاح أحمد الحموز، "التأويل النحوي في القرآن الكريم"، مكتبة الرشد –الرياض– الطبعة الأولى:1404هـ–1980م.

16- عبد القادر حسين, "أثر النّحاة في البحث البلاغي", دار غريب للطباعة و النّشر و التوزيع, 1998.

17- ابن قتيبة الدينوري . تأويل مشكل القرآن، تحقيق ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى، 1423ه/2002م.

18- محمد الصبان , حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك، المطبعة الأزهرية المصرية ، ط 1 ، 1305هـ.

19- محمد عبد المطلب. البلاغة والأسلوبية ، مكتبة لبنان ، ناشرون المكتبة المصرية العالمية للنشر طبع دار نوبار للطباعة القاهرة ، ط1 ، 1994.

20- ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تقديم حسن حمد، إشراف ميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميةن لبنان، الطبعة الأولى، 1418ه/1998م.

21- ابن يعيش شرح المفصل ، عالم الكتب بيروت ، د ط ، د ت.

***

*****

****

*****